

تزايد انتهاكات حرية الصحافة بعد إعلان الانقلاب إستراتيجية حقوق الإنسان



الأربعاء 6 أكتوبر 2021 11:46 م

كشفت "المرصد العربي لحرية الإعلام" عن تزايد الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات الإعلامية في مصر، خلال سبتمبر الماضي، وهو الشهر نفسه الذي كشفت فيه الحكومة المصرية عن "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" التي أعلن خلالها قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي أنه مستعد لتقبل الآراء ومع حرية الرأي والتعبير.

وفي المناسبة نفسها، أعلن السيسي عن إنشاء مجمع سجون جديد على الطراز والمواصفات الأمريكية.

ووفق ما أمكن رصده خلال سبتمبر الماضي، بلغ إجمالي عدد الانتهاكات 25 انتهاكاً، وتصدرت القائمة انتهاكات المحاكم والنيابات بـ16 انتهاكاً، تلاها الحبس والاحتجاز المؤقت بـ4 انتهاكات، ثم منع البرامج والتغطية بـ3 انتهاكات. وتساوت القرارات الإدارية التعسفية مع انتهاكات السجون، بانتهاك واحد لكل منهما.

وبلغ إجمالي عدد الصحفيين المحبوسين حتى الشهر الماضي 65 صحافياً وصحافية.

تزامن إعلان تلك الاستراتيجية مع المزيد من الانتهاكات لحرية التعبير وحرية الإعلام، وكان أبرزها حبس أستاذ ورئيس قسم الإذاعة في كلية الإعلام في جامعة القاهرة أيمن ندا، عقاباً على نشر سلسلة من مقالات الرأي ضد رئيس الجامعة أو قبلها ضد التدخل الرسمي في وسائل الإعلام، هذا بالإضافة إلى القبض على ثلاثة صحفيين كانوا مكلفين بتغطية احتجاجات للأطباء أمام نقابة الأطباء، كما تزامنت مع دخول الصحفي عبد الناصر سلامة إضراباً عن الطعام في محبسه احتجاجاً على سوء معاملته.

ومن ضمن الانتهاكات التي رصدت أيضاً وقف برنامج "باب الخلق" المذاع على قناة "النهار"، للإعلامي محمود سعد. وكشفت تقارير صحفية أن القرار جاء بعد رصد مكالمة لسعد وهو ينتقد النظام الحاكم، بالإضافة إلى تناول برنامجه الفئات المهمشة، وتسييل الضوء على ما يعاينه غالبية المصريين.

وعلى المستوى الخارجي، واصلت السلطات المصرية مطاردة الإعلاميين خارج الحدود، ومن أحدث هذه الملاحقات الضغوط التي مارستها لوقف الإعلاميين هيثم أبو خليل وحسام الغمري عن الظهور على قناة "الشرق"، ليلحقا بزميلهما معزز مطر وهشام عبد الله في القناة نفسها، والإعلاميين محمد ناصر وحمزة زوبع من قناة "مكملين الفضائية". القنوات على الأراضي التركية، وأصدر المرصد بياناً ندد فيه بتلك الملاحقات.

وفي 7 سبتمبر، بدأت أولى جلسات محاكمة الصحفي حسام بهجت، في قضية إهانة هيئة الانتخابات. وجاءت المحاكمة على خلفية تعريده انتقد فيها بهجت أداء الرئيس السابق للهيئة الوطنية للانتخابات، المستشار الراحل لاشين إبراهيم، وإدارته العملية الانتخابية لمجلس النواب 2020، والانتهاكات والمخالفات التي شابت تلك الانتخابات. وعقدت المحاكمة أمام الدائرة الثالثة للجنح الاقتصادية، في الدعوى رقم 1592 لسنة 2021، وقررت المحكمة تأجيلها إلى جلسة 2 نوفمبر.

كما تزامن الشهر الماضي مع مرور أكثر من ألف يوم على حبس الصحفي في شبكة "الجزيرة" بهاء الدين إبراهيم، والمحبوس منذ 22 فبراير 2020، عندما كان مغادراً من مطار برج العرب عائداً إلى مقر عمله في الدوحة، بعد إجازة قصيره قضاهها مع أسرته. وفي المطار احتجزه رجال الأمن، وأخفوه قسراً لمدة 75 يوماً، إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة محبوساً على ذمة القضية 1356 لسنة 2019، والتي اتهم فيها بنشر أخبار كاذبة والانتماء لجماعة إرهابية. وطالبت زوجته خلال هذا الشهر بإطلاق سراحه.

